نمذجة تطور بعض المجمعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

د/ جيلالي جلاطو
جامعة الجزائر 3

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أداء الاقتصاد الكلي الجزائري خلال العقدين الماضيين. يتم التركيز على مجموعة من المؤشرات والمجمعات الاقتصادية الكلية لاسيما معدلات التضخم، البطالة، النمو والميزان التجاري. لإنجاز الجانب التطبيقي، استعملنا معطيات منشورات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 2015، التي ميزت بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. كما تم تقدير تطور هذه المؤشرات والمجمعات الاقتصادية الكلية في الاجلين القصير والمتوسط، معتمدين على أسلوب البساطة في الصياغة والتقدير، مع اجراء مقارنة مع كل من المغرب، تونس، تركيا وفرنسا.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، الاقتصاد الكلي، تقييم.

Abstract :

this work tends to shade light on the Algerian economy through a group of principal economic indicators, such as: inflation Rate, unemployment rate, rate of growth and the trade balance. The data is collected from IMF and ONS sources from 1991-2015, and treated statistically and econometrically. which coincides with the application of the economic recovery and support growth program. These phenomenon's where specified under linear forms and estimated by multiple regression techniques and used to evaluate the process of development programs during 1991-2015 period, with comparison between Algeria Morocco, Tunisia, Turkey and France.

Keywords: Indicators, Macroeconomic, Evaluation.

مقدمة

لم تنكر الكثير من النظريات الاقتصادية علاقة الانفاق العام والنمو الاقتصادي، إلا ان الأبحاث في هذا المجال لم تتفق على العلاقة الجدلية بينهما ومن هي التي تسبب الأخرى، حيث ذهب البعض إلى انه لا توجد علاقة مباشرة بين المتغيرين وفي كثير من البلدان.

إن التحليل الاقتصادي الكلي هو دراسة لتطور المجمعات الاقتصادية الكلية، خاصة إذا تعلق الأمر بظواهر أكثر تأثيرا في حياة البشر، مثلا معدلات البطالة، التضخم ومعدل النمو...الخ وإذا أضفنا إلى هذه المؤشرات وضعية ميزان المدفوعات نكون بصدد الحديث عن المربع السحري لـ "كالدور Kaldor[1] Nicholas" الذي يعني أن السياسة الاقتصادية تستهدف عادة هذه المؤشرات لتحقيق التوازن الاقتصادي، لكن تحقيق أحدهما يكون على حساب الأخر في كثير من الحالات. تهتم الدراسة الاقتصادية بتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقييم سياسات تحسين الأداء ، او تحديد أدوات وأهداف هذه السياسة، ولفهم الآليات التي تتحكم في الاقتصاد، رأى أغلب الاقتصاديون ضرورة اللجوء إلى النماذج القياسية الاقتصادية الكلية لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المفسرة (بكسر السين) على المتغيرات التابعة أو المفسرة (بفتح السين) إضافة إلى الاختبارات الإحصائية والقياسية، فإنه يجب التركيز على مدى تطابق منصوص النظرية الاقتصادية الكلية مع النموذج الذي تم صياغته. مع التطور الكبير الحاصل في عملية النمذجة الاحصائية القياسية، يمكن وضع صياغة تتوافق مع الواقع، بالتالي يمكن استعمال أكثر من نموذج لتفسير هذه الظواهر والتنبؤ بسلوكها على الأقل في المديين القصير والمتوسط، حيث أن من بين الفرضيات الأساسية في مثل هذه النماذج هو مدى صلابة أو تغيير الأسعار، فالمستهلك أو المنتج يهمه بالدرجة الاولى تطور هذا المؤشر.

هل فعالية السياسة الاقتصادية مرتبطة بحجم الانفاق؟

هل يمكن الركون إلى الاحصائيات الرسمية لتحليل الوضع الحالي؟

يظهر الاهتمام التي تليه السلطات العمومية للظواهر الاقتصادية الكلية مثل معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، الميزان التجاري ... الخ، ففي المجتمع، كل يهتم بظاهرة من الظواهر الاقتصادية الكلية حسب مصلحته وحسب اهتماماته، منها المتقاعدون يتساءلون دائما عن ارتفاع الأسعار أي المعدل العام للأسعار، حاملي الشهادات الجدد

يتساءلون عن السياسات العمومية التي تحفز الاستثمار حتى يتمكن هؤلاء من الحصول على منصب عمل، أصحاب المؤسسات يتطلعون إلى ارتفاع مداخل المستهلكين حتى يرتفع الطلب على السلع التي ينتجونها ...وهكذا. اما على المستوى الدولي فينصب الاهتمام بمعدلات النمو، مستوى التنمية، قرارات البنوك المركزية للتكتلات الاقتصادية الجهوية والدولية كالبنك المركزي الأوروبي (خاصة إذا تعلق الأمر بسعر الفائدة وسعر الصرف)، العجز في الميزان التجاري...الخ. إن كل هذه القضايا والمسائل هي حديث الساعة لأغلب لقاءات قادة الدول للتكتلات الجهوية والدولية، وهم الذين يتخذون القرارات الهامة في مجال السياسة الاقتصادية، بينما توكل مهمة كيفية سيرورة الاقتصاد ككل للباحثين في الاقتصاد الكلي عن طريق جمع المعطيات الإحصائية لأكبر عدد من المجمعات الاقتصادية الكلية قصد محاولة صياغة التوجهات العامة لهذه المجمعات، لأنه مهما بلغت دقة هذه المعلومات وهذه الصياغة فإنه يبقى عمل الباحثين في مجال التوقعات المستقبلية يشوبه نوع من الارتياب نظرا لتدخل عوامل أخرى لا علاقة لها بهذه المجمعات، تمتد مهمة الباحث في هذا المجال من فهم للظواهر الاقتصادية الكلية إلى الصياغة الجيدة للسياسات الاقتصادية مع نوع من المرونة والحذر. إن إيجاد الحل لمشكلة اقتصادية كلية يتولد عنه ظهور مشكلة أخرى تكون لها أثارا مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد ككل. في هذا السياق، يمكن ذكر ما يلي إن تخفيض معدل التضخم والضرائب يؤدي إلى عجز في الميزانية الذي يؤدي بدوره إلى إظهار عقبات جديدة على هذه المؤشرات خاصة بما يتعلق بالتنمية، وهكذا، إن كل ظاهرة من الظواهر الاقتصادية تؤثر بشكل او بآخر على السيرورة العادية للاقتصاد ككل، وكل هذه الأحداث والتغيرات تؤدي إلى تدعيم وتقوية النظرية الاقتصادية، لأن أسس الاقتصاد الكلي تبقى ثابتة، الشيء الذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار هو كيفية التعامل مع هذه الأسس من اجل الاستجابة لمتطلبات الظروف الآنية.

الطريقة والأدوات

إن تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر التي تميزت ببرامج إنفاق واسعة والتي جاءت في ظروف متميزة سادها مخلفات عدم الاستقرار على المستويات الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، مرت بدون وقفات تقييمية لا على مستوى البرلمان، لا على مستوى الحكومة، لا على مستوى الهيئات المستقلة الاخرى ولا على مستوى البحث. لقد ساهمت بعض الأبحاث البيداغوجية بشكل متواضع جدا في إلقاء الضوء على بعض جوانب تلك البرامج،

يمكن التعرض إلى بعضها فيما يلي:

1- بالنسبة للمدى القصير والمتوسط، كانت للإصلاحات الاقتصادية أثار شبه إيجابية على مستوى الاستقرار الكلي في كثير من الدول، التي طبقت فيها، نتيجة الصعوبات التي كانت تواجهها ومازالت خاصة المشاكل المتعلقة بتمويل الميزانية العامة للدولة وبعض المشاريع ذات الطابع الاستعجالي.

أدى تطبيق بنود برنامج التعديل الهيكلي او ما سمي باتفاق واشنطن Consensus de Washington، في كثير من الدول ومنها الجزائر، إلى استقرار مؤقت على المستوى الكلي مع تحسن بعض مؤشرات المجمعات الاقتصادية على حساب الجانب الاقتصادي- الاجتماعي، منها انخفاض واستقرار نسبي لمعدل التضخم إلى مستويات مقبولة نوعا ما في بعض الفترات، استقرار نسبي لمعدل البطالة ولمعدلات صرف العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية الرئيسية.

2- بالنسبة للمدى البعيد، والذي يخص المجمعات الاقتصادية التي لها أثرا مباشرا على التركيبة الهيكلية للاقتصاد على المستوى الكلي، ومن بينها نذكر على وجه الخصوص تطور الناتج المحلي الخام PIB ومعدل النمو. فبالنسبة لهذه المؤشرات جاءت نتائج الإصلاحات الاقتصادية عن طريق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مخيبة لتطلعات الدول المعنية وعكس ما توقعه خبراء صندوق النقد الدولي، حيث توقعت تخمينات هؤلاء الخبراء إلى معدل نمو مقبول ودائم، وفي مقدمتهم الاقتصادي الأمريكي J.Williamson[2]. أرجع هذا الإخفاق في اغلب الدول المعنية إلى هشاشة الاقتصاديات المعنية وإلى توالي الأزمات في الفترة الأخيرة خاصة في أمريكا الجنوبية، بالتالي عوضت النظرة السابقة بتصور جديد مفاده: ضرورة اتباع سياسة موازنة تقشفية حذرة في فترة الرخاء لمواجهة أزمة محتملة مستقبلا- فالتقشف لا يكون في فترة الأزمة بل يكون في فترة الرخاء- تعتبر الإصلاحات المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي شروطا ضرورية ولكن غير كافية للوصول إلى معدل نمو مقبول، لابد من نظرة تنموية شاملة في كل القطاعات ذات بعد استراتيجي وخاصة المولدة للقيمة المضافة.

إن النظرة التي أصبحت لدى بعض خبراء صندوق النقد الدولي بعد "فشل اجماع أو تفاهم واشنطن" هي نفس النظرة الكينزية التي لم يأخذ بها هؤلاء الخبراء من قبل، لتزداد بعد ذلك

وضعية الدول المعنية تأزما وتضررا ويتضح جليا أن صندوق النقد الدولي بواسطة سياسته هذه قد انحرف عن مهامه ليغرق كثير من الدول في أزمات متتالية كما هو الحال في كثير من دول أوربا الشرقية وأمريكا الجنوبية.

نلاحظ بالنسبة إلى الجزائر، وعند نهاية آجال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998، أن مؤشرات الاقتصاد الكلي في المدى القصير قد تحسنت نوعا ما على حساب الجانب الاجتماعي. يمكن عرض الوضعية العامة للاقتصاد الوطني عند نهاية برنامج التعديل الهيكلي فيما يلي:

-الوضع الأمني: وضع أمني صعب زاد في تعقد الأزمة التي مرت بها الجزائر (فترة التسعينات).

- تحرير التجارة الخارجية حيث انتقل احتكارها من الدولة إلى بعض الخواص بالنسبة إلى كثير من السلع الضرورية والخدمات.
- تحرير الأسعار، سواء ما تعلق بأسعار السلع والخدمات أو أسعار الفائدة والصرف (الذي جاء على حساب الفئة الهشة من المجتمع، في غياب نظام تعويضي تكافلي).
- تحرير سوق العمل: إن عملية تحرير سوق العمل أدى إلى غلق وحل أغلب المؤسسات العمومية الرئيسية، البعض منها كان يعاني من مشاكل هيكلية لا يمكن باي حال من الأحوال تغييرها أو تنشيطها رغم تكفل الخزينة العمومية بمسح ديونها في مرات عديدة ومتوالية كلف الخزينة العمومية مئات الملايير من الدينارات، والبعض الأخر اريد له أن يحل لينتقل إلى القطاع الخاص بالرغم من نجاحه.
- تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في مجالات محدودة دون غيرها من المجالات المولدة للقيمة المضافة (الاتصالات، النقل البري، انتاج المشروبات الغازية).
- تحرير القطاع المصرفي: بالرغم من كل القوانين الصادرة والمتعلقة بتحرير وخوصصة القطاع المصرفي، إلا أن الوضعية العامة لهذا القطاع لم تتغير حسب ما كان متوقع.
- مشكلة خدمة المديونية الذي كان يمثل قسطا هاما منها.
- انتشار الفساد الاقتصادي والمالي في اغلب المؤسسات العمومية مما أدى إلى زعزعة الثقة في المجتمع.

لكن كانت الأزمة أكثر استفحالا لأن الأمر لم يكن يتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب بل تعداه إلى الجوانب الاجتماعية، الأخلاقية، التربوية والسلوكية. فظاهرة النهب والسرقة

وتعاطي الرشوة أصبحت منتشرة لدى العام والخاص في المؤسسات العمومية، والكل يأخذ من المال العام حسب موقعه حسب الكثير من وسائل الاعلام، هكذا ضاعت هذه المؤسسات وحلت وأصبحت أطلالا وخرابا ومعها تدحرج اقصاد البلاد إلى المراتب السفلى وأصبح يعتمد اعتمادا كليا على عائدات المحروقات بالنسبة لموارد الميزانية العامة للدولة، أين تمثل الجباية البترولية في الميزانية العامة أكثر من 70%[3]، وعلى ما تأتي به الحاويات من وراء البحر بالنسبة لكل ما يحتاجه المجتمع، أصبحت نسبة الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة أكثر من 75%. فأين سياسة إحلال الواردات التي كانت بعدا استراتيجيا لدى الحكومات المتعاقبة؟

يعود السبب إلى غياب النظرة الاقتصادية المعتمدة على نموذج –اقتصادي–اجتماعي– لكثير من الحكومات المتعاقبة خلال أكثر من عشرين سنة مضت أي من بداية التسعينات إلى أزمة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية (2014)، وإلى عدم وجود إرادة سياسية لاستقلالية الاقتصاد الوطني عن التبعية الأجنبية.

إن الحكومات المتعاقبة منذ بداية التسعينات لم تتمكن من التكفل بالإصلاحات الاقتصادية وبقت تدور في حلقة مفرغة للتخلف (معدل نمو ضعيف، معدل بطالة مرتفع، معدل تضخم هام...) وهذا نتيجة التسيير الإداري للإصلاحات وعدم وجود نقاش وتفاهم وطني بين الحكومة والأطياف السياسية والمهنية، فإذا تطرقنا إلى معدل التضخم مثلا تم تخفيضه خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ثم عاد للارتفاع مخلفا أثارا سلبية على المستوى العام للأسعار خاصة تلك المتعلقة بالسلع ذات الاستهلاك الواسع.

تظهر هذه الأثار من خلال تحديد المستوى الحقيقي للقدرة الشرائية لمختلف شرائح المداخيل باستعمال الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك أي تحيين القدرة الشرائية، بالرغم من ان الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لا تعبر بشكل كاف عن التغير الحقيقي لمؤشرات الاقتصاد الوطني لاعتمادها على أرقام إدارية لا تعبر عن الواقع في كثير من الحالات.

- إن برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذي شرع في تطبيقه بعد انتهاء مدة التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، أي ابتداء من بداية الألفية الثالثة، والذي ركز أساسا على قطاع السكن والهياكل القاعدية لم يتمكن من امتصاص البطالة والقضاء على الفقر (بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي صخرت لذلك)، فعوض الاهتمام

بالقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني المولدة للثروة والنمو والعمل، تم التركيز على شراء السلم الاجتماعي، عبر سياسة إلهاء المجتمع من خلال وكالات تشغيل غير فعالة وموزعة للمال العام بدون برامج واضحة، وبدون متابعة وتوجيه ومراقبة.

- حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر ضعيف جدا، ومناخ الاستثمار فيها غير مريح ويواجه عراقيل بيروقراطية رهيبة نتيجة توجيه ضغوطات أجنبية مع عدم وجود إرادة سياسية قوية.
- رفض الاقتراض من البنوك الأجنبية (سعر الفائدة لا يتعدى 0.4%) لإنجاز المشارع الكبرى مثل الطريق السيار شرق–غرب، والاعتماد على الخزينة العمومية التي بدورها تعتمد على عائدات المحروقات،
- نظام جبائي غير مستقر نتيجة الإجراءات البيروقراطية والرشوة التي أصبحت تنخر كاهل المنظومة الاقتصادية،
- سياسة اقتصادية غير مستقرة ومفككة، تكمن في برمجة مشاريع بدون جدوى اقتصادية معتمدة على الريع البترولي،
- تطبيق حرفي لأوامر فوقية دون تمحيص وتمييز، مثلا بناء مائة محل في كل بلدية في أماكن غير ملائمة، حيث أغلبها لم تستغل أصبحت خرابا، ومشوهة لمؤسسات الدولة.
- نظام مصرفي عاجز حتى في التحكم في قوة العملة، ناهيك عن معدل سعر الفائدة المرتفع والذي يعتبر كابحا للاستثمار، لعدم وجود آليات اقتصادية حقيقية لتحديد هذا المعدل، مثلا عدم وجود علاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم، فكلما انخفض معدل التضخم انخفض معدل سعر الفائدة، غير أن هذا الأخير يحدد إداريا ولا علاقة له بهذه المحددات الاقتصادية.
- دفع أجور بدون مقابل انتاجي في المؤسسات العمومية، والذي بدوره يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم.
- دفع اعانات وتحويلات هامة لمختلف القطاعات بدون متابعة.
- تطهير متكرر للمؤسسات العمومية المفلسة منذ منتصف التسعينات بدون نتيجة (بلغ الغلاف المالي لهذا التطهير 1200 مليار د.ج سنة 1998م4).
- عدم وجود آليات فعالة لاحتواء القطاع الموازي، والذي يسيطر على أكثر من 50% من النشاط الاقتصادي حسب اغلب تقارير الهيئات العمومية او الخاصة.

- عدم التحكم في الأسعار الفعلية للسلع المستوردة نتيجة سيطرة المال الفاسد عليها، حيث
- يظهر ذلك جليا من خلال تضخيم فواتر السلع والخدمات المستوردة، وصل في كثير من الحالات إلى أكثر من الضعف. إضافة إلى استراد مواد ومنتجات متوفرة محليا إلا لغرض تحويل العملة إلى الخارج.

من المفروض ان الغلاف المالي الهام المخصص لهذه البرامج كان بوسعه وضع قاعدة اقتصادية صلبة أساسها التصنيع لا تتأثر بتقلبات أسعار المحروقات. إن الثروة الحقيقية تكمن في تحويل مخزون النقود إلى مخزون رأس مال.

إن مؤشرات الاقتصاد الكلي أصبحت رهينة تقلبات أسعار المحروقات(قدر احتياطي الصرف في بداية 2015 من 3 إلى 4 سنوات قيمة استراد لسلع استهلاكية وخدمات إذا بقي سعر النفط أقل من 70 $)، بالتالي أصبح مصير الاقتصاد الوطني مرتبط كله بالتقلبات في الأسواق العالمية، كما تبينه التصريحات المتناقضة للمؤسسات المالية العالمية، فالمدير العام للصندوق النقد الدولي يصرح بأن السياسات الاقتصادية الكلية الحذرة المتبعة من طرف الجزائر مكنتها من وضعية مالية مريحة(نتيجة ارتفاع أسعار النفط) وفي نفس الوقت ترتب الجزائر في كثير من المجالات في المراتب بعد المائة بعد كل من تونس والمغرب.

إن تحسن هذه المؤشرات يدل على أن البرنامج بلغ نسبة كبيرة من أهدافه، غير أن الاحصائيات المستخدمة يشوبها نوع من الغموض والارتياب ولا يمكن أن تعطي فكرة حقيقية عن سيرورة الاقتصاد ككل، ويصعب قياس الأداء الاقتصادي ونجاعته، بالتالي يتم الحصول على نتائج لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية في أغلب الحالات، كما هو الحال بالنسبة للدول التي تسير في طريق النمو، لعدم وجود هيئات مختصة مستقلة تقوم بدراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي –كما هو الحال بالنسبة للمعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية في فرنسا– فاغلب تنبؤاته تكون قريبة من الواقع نظرا لاستعماله معطيات موثوقة، فمن اجل تحسين أداء د.و.إ ONS يجب إجراء إصلاح شامل لهذا الديوان على ان تكون له استقلالية حقيقية تساهم في جمع وتدوين معطيات شفافة تشارك في البحث العلمي واتخاذ القرار.

النتائج:

عند تقديم قانون المالية والميزانية لمناقشته وإثرائه (لا يتم هذا الإثراء إلا نادرا، وإن كان هناك راي او فكرة صائبة فإن الحكومة تتمسك بمقترحها) من طرف الهيئة التشريعية، فإن ممثل

الحكومة (وزير المالية) يركز في تقديمه على شرح وتفسير تطور أهم المؤشرات المذكورة سابقا. إن هذه المؤشرات تكتسي أهمية خاصة لدى الحكومة ولدى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، فهي تركز على مدى تطور هذه المؤشرات لمعرفة وضعية الاقتصاد الوطني.

لتوضيح تطور هذه المجمعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية نتطرق إلى بعض الاحصائيات الخاصة بها في كل من الجزائر، تونس، المغرب، تركيا وفرنسا ، لنلقي نظرة على تطورها ومدى اختلافها أو تقاربها، ومن أجل تقديم صورة لهذه المجمعات والمؤشرات استعملنا معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي من سنة 2006 إلى2014 بغرض المقارنة.

1- تطور معدل التضخم:

يقيس هذا المعدل سرعة تغير الأسعار وهو عبارة عن الرقم القياسي للأسعار لـ لاسبير[5] (يستعمل في فرنسا وفي بعض الدول الأقل تطورا) لأنه يعتمد على ترجيحات السلع والخدمات[6] لسنة الأساس أي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في هذه الترجيحات بين سنة الدراسة وسنة الأساس، وكما هو معروف يمكن تقسيم أسباب التضخم إل عدة أسباب من بينها أسباب نقدية، أسباب مالية، أسباب هيكلية وأسباب مؤسساتية.

الجدول رقم(1): تطور معدل التضخم في هذه البلدان.

السنة / البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9
تونس	4.5	3.4	4.9	3.5	4.4	3.5	5.1	5.8	4.9
المغرب	3.3	2.0	3.7	1.0	1.0	0.9	1.3	1.9	0.4
فرنسا	1.7	1.5	2.8	0.1	1.5	2.1	2.0	0.9	0.5
تركيا	9.6	8.8	10.4	6.3	8.6	6.5	8.9	7.5	8.9

المصدر:

http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/BN.CAB.XOKA.CD2/03/2016

إن الواقع المعاش يختلف بشكل كبير عن النتائج والأرقام المقدمة من طرف الهيئات الرسمية خاصة في الجزائر، نظرا لاعتماد هذه الهيئات على سلة من السلع والخدمات بأسعار إدارية منها أسعار الكراء، فالديوان الوطني للإحصائيات يعتمد على الأسعار المطبقة في القطاع العام(ديوان الترقية والتسيير العقاري)، وبالتالي نلاحظ أن معدل التضخم لا يتغير بشكل

كبير من سنة إلى أخرى بل يتناقص خاصة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وهذا ضرب من الخيال، إن كل المؤشرات تدل على أن الارتفاع الكبير في الأسعار الناتج عن انخفاض أو انهيار قيمة الدينار أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية خاصة للفئات الهشة من المجتمع. إن الارتفاع الكبير لمعدل التضخم لا يتم إلا في حالة الحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، وإذا اخذنا كمثال الاقتصاد الأمريكي (كمثال فقط ليس للمقارنة) نلاحظ أن الارتفاع الحاد في معدل التضخم لم يتم إلا في الحربين العالميتين (الأولى والثانية)، في أحداث2001/09/11، الصدمة البترولية الأولى والثانية وفي حرب كوريا، ماعدا ذلك فإن معدل التضخم لا يتجاوز نسبة 2 إلى 3 %.

بالنسبة للجزائر، شهدت الفترة (2006−2014) متوسط(الوسط الهندسي) لمعدلات التضخم قدر بـ 4.137%، وبمدى عام مساويا إلى 6.6% وهي قيمة كبيرة نوعا ما مقارنة مع بقية الدول قيد الدراسة، يعكس تذبذب النمو وعدم الاستقرار الاقتصادي، فيما شهدت دول الجوار استقرارا في الفترة نفسها حيث لم يتعد المدى العام لمعدلات التضخم 3% في كل من تونس (2.4%) والمغرب (2.9%) وفرنسا (2.7%) وتركيا (4.1% وهو مرتفع نسبيا)، في حين كانت متوسط معدلات التضخم للفترة نفسها مماثلا للجزائر في تونس (4.373%) ومثاليا في كل فرنسا (1.081%) والمغرب (1.407%) في حين كان مرتفعا في تركيا (8.284%).

تقدير مؤشر التضخم: ان معدل التضخم في الجزائر تفسره عدة متغيرات مستقلة بنسب متفاوتة. بعد اجراء التقدير باستعمال نماذج انحدارية متعددة ونظرا للمشاكل القياسية أي الاخلال بإحدى فرضيات طريقة المربعات الصغرى (التعدد الخطي، الارتباط الذاتي للأخطاء، عدم تجانس تباين الخطأ، ...الخ) تم قبول النموذج الانحداري التالي:

$$T\inf = -19.2 + 1.3\,\mathrm{Im} + 1.25Cp + 1.1Ti + 0.96Ex + 0.0005Dg$$
$$(5.1)\ (0.00003)\ (4.5E-07)\ (0.2)\quad (0.07)\qquad (0.00022)$$
$$-0.002MS + 0.0004Pib$$
$$(0.0006)\qquad (0.00014)$$

$$n = 44\ ;\ DW = 1.27\ ;\ R^2 = 0.99\ ;\ F_c = 1648$$

ملاحظة: القيم ما بين قوسين في النموذج تمثل الانحرافات المعيارية للمعلمات المقدرة.

كل المعلمات لها معنوية عند مستوي 5%. تتراوح فترة الدراسة على مدى 44 سنة ذلك

لوجود عدد كبير من المتغيرات المستقلة، ففي بداية التقدير كان عدد المتغيرات المستقلة تسعة، لتفادي مشكلة التعدد الخطي والارتباط الذاتي ابعد متغيران ليصبح عددها سبعة، بالتالي تم الحفاظ على حجم العينة ليكون لدينا عدد مقبول احصائيا لعدد درجات الحرية.

ان كل المتغيرات المفسرة لها تأثيرات متفاوتة، مثلا زيادة معدل سعر الفائدة الاسمية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ 1.1 وحدة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، زيادة كتلة الأجور بـ 100 وحدة يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 0.2 وحدة وهذا يأتي مناقضا لما تنص عليه النظرية الاقتصادية، والتي قد ترجع لعدة أسباب مختلفة أبرزها طبيعة المعطيات.

في نفس السياق جاء الحد الثابت سالبا دالا على أن التضخم يصبح انكماشا إذا انعدمت تأثيرات المتغيرات المستقلة. غير أن المتغير الأكثر تأثيرا هو حجم الواردات، إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدل التضخم يرتفع بـ 1.3 وحدة.

علما أن:

- Ex : سعر الصرف
- Ti: سعر الفائدة الحقيقي
- Dg: العجز في الميزانية (الفرق النفقات العامة والايرادات العامة)
- Im: الكتلة النقدية
- Pib : الإنتاج الداخلي الخام الحقيقي
- Cp: النمو السكاني
- MS: كتلة الأجور بالقيم الحقيقية

إن المتغيرات الرئيسية المفسرة للتضخم هي الواردات، النمو السكاني، سعر الفائدة، سعر الصرف، النفقات العامة، كتلة الأجور والإنتاج الداخلي الخام حسب مخرجات هذا التقدير.

إن تخفيض النفقات العمومية سيؤدي حتما إلى انخفاض معدل التضخم وتفاقم ظاهرة البطالة وهو ما يعرف بظاهرة المتاجرة بين البطالة والتضخم. مع أن السلطات العمومية تعتمد على النموذج الكينزي وبالتالي لا يمكن أن تتخلى على النفقات الاستهلاكية التي تؤثر إيجابا على الطلب الكلي، رغم أن أغلب فرضيات النموذج الكينزي غير محققة في النموذج التنموي الجزائري.

1- تطور معدل البطالة:

يعتبر معدل البطالة من اهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ويبين مدى نجاعة السياسات التنموية المنتهجة من طرف الهيئة التنفيذية ومدى تحقيق الأهداف المسطرة في التخفيف منه، ومدى تأثير تطور المجمعات الاقتصادية الكلية عليه خاصة الناتج المحلي الخام ومعدل التضخم.

تتمثل اهم محددات معدل البطالة في إنتاجية العمل، معدل سعر الفائدة، معدل التضخم، معدل سعر الصرف، حجم الواردات، النفقات العمومية والنسبة بين الرقم القياسي لأسعار التصدير والرقم القياسي لأسعار الاستيراد.

معدل البطالة الذي يبين نسبة عدد الأشخاص الناشطين بدون عمل على عدد الأشخاص الناشطين، يختلف حساب هذا المؤشر من بلد إلى أخر أي حسب النظرة السياسية-الاقتصادية حتى يكون هامش التفسير أكبر، يبين الجدول التالي مؤشر البطالة في الجزائر وفي بعض الدول المغاربية وتركيا وفرنسا:

الجدول رقم(2): تطور معدل البطالة

السنة / البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	9.5
تونس	12.5	12.4	12.4	13.3	13.0	18.3	14.0	13.3	13.3
المغرب	9.7	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.0	9.2	10.2
فرنسا	8.8	8.0	7.4	9.1	9.3	9.2	9.9	10.4	9.9
تركيا	10.2	10.3	11.0	14.0	11.9	9.8	9.2	8.7	9.2

المصدر:

http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/BN.CAB.XOKA.CD2/03/2016

يصعب على الباحث تحديد معدل البطالة لفترة معينة نظرا لوجود قطاع موازي هام في مختلف القطاعات الاقتصادية. إن استخدام معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لا تعطينا صورة حقيقية نظرا لوجود هذا القطاع، رغم ذلك فإننا نستعمل هذه المعطيات للاستئناس بها، باستخدام المعايير نفسها (المتوسط والمدى والاتجاه العام). يمكن حساب متوسط[7] معدلات البطالة للفترة (2006-2014) والذي يساوي 10.802% بالنسبة للجزائر وهو متوسط مقبول اقتصاديا واجتماعيا، ونلاحظ أن المعدل يتجه للانخفاض تدريجيا، بالرغم من أنه

يبقى مرتفعا نظرا لملايير الدولارات التي ضخت في النشاط الاقتصادي، مقارنة بدول الجوار يمكن القول إن متوسط معدلات البطالة للفترة نفسها متقاربة، ففي تونس يساوي (13.51% مرتفع نسبيا) والمغرب (9.39%) وفرنسا (9.06%) وتركيا (10.37%)، وتميل هذه المعدلات إلى الاستقرار في كل الدول المذكورة أي بميل متوسط مستقيم تقريبا.

باستعمال النسبة بين المدى العام والوسط الهندسي فنلاحظ أن معدل البطالة أكثر استفحالا على الترتيب في تركيا (0.511) وتونس (0.436) والجزائر (0.398) وفرنسا (0.331) والمغرب (0.138).

إن معدل البطالة في الجزائر تفسره عدة متغيرات مستقلة بنسب متفاوتة. نعتمد بشكل كبير على منحنى فليبس لتفسير مؤشر البطالة، من خلاله يمكن المفاضلة بين معدل التضخم ومعدل البطالة عند مستويات معينة، علما أن العلاقة بين المؤشرين يفترض أن تكون مستقرة وثابتة في المدى الطويل، غير ان هذه الفكرة وفي ظل التغيرات التي شهدها العالم تبددت ليبين فريدمان M.Friedman وادموند فاليس Edmond Vals أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي كان يعتمد عليها لا يمكن أن تكون كذلك كما كان سائدا خاصة في المدى الطويل، ويمكن ان تكون صالحة بالنسبة للاقتصاديات الناشئة ولفترة وجيزة.

تم وضع نموذجا لتفسير معدل البطالة في الجزائر بناء على بعض المتغيرات المستقلة المحددة من طرف النظرية الاقتصادية، توصلنا إلى ما يلي:

$$\hat{y}_t = 165.58 - 8.189x_t - 1.167s_t + 8.77v_t - 88.83l_t - 0.122r_t$$
$$(0.47) \quad (1.59) \quad (0.244) \quad (1.436) \quad (29.97) \quad (0.058)$$
$$DW = 1.349 \qquad R = 0.83$$

القيم التي تقع بين قوسين هي عبارة عن الانحرافات المعيارية للمعلمات المقدرة.

علما أن: Y: معدل البطالة. X : معدل النمو. S: الانفتاح التجاري. V: نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. L: معدل التنمية البشرية. R: الرقم القياسي لإنتاج التغذية(المواد الغذائية).

جاء النموذج مقبولا احصائيا وقياسيا، غير ان إشارات بعض معلمات المتغيرات المستقلة لا تتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، نظرا للاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الجزائري لاعتماده على المورد الوحيد في العملية التنموية(النفط).

2- تطور معدل النمو:

تهتم نظريات النمو في الفكر الاقتصادي بالاقتصاديات الأكثر تطور وتقدما وحتى الأقل

تطورا منها، ولكن بنسب أقل، بينما تهتم نظريات التنمية على وجه الخصوص بالاقتصاديات السائرة في طريق النمو وهي نظريات حديثة ومعاصرة انبثقت من رحم نظريات النمو لظروف خاصة، نظرا لأن الدول المتقدمة حققت التنمية الاقتصادية وهي تبحث للحفاظ على هذه التنمية وتطويرها عن طريق تحقيق أكبر معدل نمو عن طريق المنافسة بين برامج الأحزاب السياسية ولكن بطريقة نظيفة وشفافة.

إن العوامل الرئيسية التي تتحكم أو التي تفسر معدل النمو هي العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

معدل النمو: يقيس نسبة تغير الناتج المحلي الخام الحقيقي (الدخل الإجمالي للأعوان الاقتصاديين) بين فترتين زمنيتين مختلفتين.

انتهجت الجزائر عدة سياسات وبرامج لتحقيق النمو الاقتصادي منذ الاستقلال، غير أن البرامج الأكثر أهمية كانت في العشرية الأخيرة(برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو) نظرا للغلاف المالي الذي خصص لها وللإنجازات المحققة في مجال الهياكل القاعدية والسكن وذلك نظرا للتأخر المسجل في هاذين القطاعين(حيث كانت تعتقد الحكومة في منتصف التسعينات، أن هاذين القطاعين وخاصة الهياكل القاعدية، ليست من الأولوية في برنامجها) ، ولم تعطى الأهمية اللازمة للقطاعات المولدة للقيمة المضافة(القطاع الفلاحي والخدماتي والصناعي) في المدى القصير والمتوسط.

الجدول رقم(3): تطور معدل النمو في الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا وتركيا.

السنة / البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	1.7	3.4	2.0	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
تونس	5.2	6.7	4.2	3.0	3.5	-1.9	4.1	2.9	2.7
المغرب	7.8	2.7	5.9	4.2	3.8	5.2	3.0	4.7	2.4
فرنسا	2.4	2.4	0.2	-2.9	2.0	2.1	0.2	0.7	0.2
تركيا	6.9	4.7	0.7	-4.8	9.2	8.8	2.1	4.2	2.9

المصدر: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/BN.CAB.XOKA.CD2/03/2016

يتغير معدل النمو بصفة غير منتظمة نظرا لوجود فترات من الركود خاضعا للعشوائية في سلوكه، اما بالنسبة للجزائر فالأمر يختلف تماما ففترات الارتفاع والانخفاض في معدل النمو مرتبطة بفترات ارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية

المستوردة، فالتغير الموجب في معدل النمو لا يحصل إلا في حالة ارتفاع أسعار النفط، والصعوبات التمويلية لا تأتي إلا في حالة انخفاض هذه الأسعار، حيث تحول النموذج الاقتصادي في الجزائر إلى نموذج استهلاكي، فالإنفاق لا يتم إلا من اجل الاستهلاك وليس من اجل الاستثمار والانتاج.

تبين المعادلة التالية العلاقة بين الناتج المحلي الخام كمتغير تابع والاستهلاك الكلي، الاستثمار، الاستثمار الأجنبي، الانفاق الحكومي ومستوى المبادلات التجارية:

$$GPD_t = 2306 + 0.008cons_t + 0.07inv_t + 0.011x_t + 0.011invetrang - 0.04g_t$$
$$(3.86)\quad (0.006)\quad (0.022)\quad (0.009)\quad (0.017)\quad (0.022)$$
$$R^2 = 0.96;\ F_c = 93.85;\ DW = 0.81$$

يتبين من خلال نتائج التقدير ان أغلب المعلمات ليس لها معنوية، (الاستهلاك، الاستثمار الخارجي)، إضافة إلى معنوية DW الذي يطرح إشكالات إضافية حول مدى صحة هذه الصياغة، لا يمكن الخوض فيها في هذه الظروف.

التحليل

يعتمد الاقتصاديون على المشاهدة والملاحظة من خلال الأرقام والاحصائيات المتوفرة لظاهرة معينة، فهم ينطلقون من المشاهدة ليصلوا إلى الأساس النظري ثم يرجعون إلى المشاهدة لتثبيت ما تم التوصل إليه، حيث أصبحت الاحصائيات الاقتصادية من بين المصادر الرئيسية والموضوعية التي تستعمل في دراسة الظواهر الاقتصادية، في اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية وفي متابعة التطورات والتغيرات الاقتصادية، قصد صياغة السياسات الاقتصادية الأكثر نجاعة لتحقيق أهم الأهداف المتمثلة أساسا في نمو اقتصادي متوازن، استقرار في الأسعار، عملة قوية نسبيا مقارنة مع نظيراتها على المستوى الجهوي على الأقل وفائض في الميزان التجاري.

تبين دراسة بعض المجمعات الكلية للاقتصاد الوطني ان كثير من المتغيرات المستقلة تعمل عكس ما تنص عليه النظرية الاقتصادية وهذا راجع لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على سعر برميل البترول، حيث تمثل الجباية البترولية أكثر من 70% من إيرادات الميزانية، يشكل هذا خطرا كبيرا على بنية الاقتصاد الجزائري.

كما يجب تفعيل المنظومة الإنتاجية في شتى المجالات لإحلال الواردات، خاصة المجال الفلاحي والصناعات الخفيفة والمتوسطة.

من الاليات الفعالة في تخفيض التضخم، الانفاق الحكومي الذي شهد ارتفاعا كبيرا لتغطية النفقات الاستهلاكية ذات الطابع الاجتماعي على حساب القطاعات المولدة للقيمة المضافة. كما ينبغي ربط ارتفاع الأجور بمعايير اقتصادية (الزيادة في الإنتاجية)، وهو ما لم يحدث حتى الأن خاصة في المؤسسات العمومية.

إن الزيادة المستمرة في حجم نفقات الميزانية يؤدي حتما في فترة معينة إلى ظهور نموذج استهلاكي طفيلي، حيث أصبح حجم ميزانية التسيير يشكل عائقا في وجه التنمية المستدامة. إن عدم تفعيل السياسات النقدية والمالية والضريبية والتجارية من طرف الحكومة لتصحيح مسار النفقات العمومية وترشيدها سيزيد من خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي. كما تعتبر معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المسجلة في الأسواق، كالمشاكل المتعلقة بالتوزيع، التخزين، المضاربة، السوق السوداء وغيرها من بين المسائل التي يجب الاعتناء بها. كما ينبغي إخضاع الزيادات في الأجور إلى شرط الزيادة في الإنتاجية، حيث أن الزيادات العشوائية المسجلة في الأجور تعتبر المسؤول الأساسي في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 9 % في سنة 2012. إن الدعم المستمر والدائم من الخزينة العمومية للمؤسسات العمومية الفاشلة، التي تعاني من مشاكل هيكلية في تسييرها، يجب ان يتوقف.

بالرغم من الغلاف المالي الضخم الذي تم ضخه في العملية التنموية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، فإنه لم يتم القيام بالوثبة الاقتصادية المنشودة، وبالتالي تبخرت الآمال بالقيام بهذه الوثبة. فاغلب المشاريع والإنجازات (بناء السكنات، الطريق السيار) أنجزت من طرف الشركات الأجنبية، نظرا لضعف أداء المؤسسات الوطنية، كما أن العرض الكلي لم يتمكن من مواجهة الطلب الكلي المتزايد. كل التقارير تشير إلى أن الجزائر تنفق مرتين أكثر للحصول على مرتين أقل من النتائج وهذا ناتج عن التخصيص السيء للموارد وسوء التسيير، كما نلاحظ أن مؤشرات الاقتصاد الكلي في المدى القصير ازدادت تدهورا ولم تتمكن هذه البرامج من تحسينها.

الهوامش:

1- المراجع باللغة العربية:

- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2013.
- وليد عبد الحليم عايب، الاثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان، 2010.
- مجدي الشوربجي، العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2008.
- مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ قصير المدى، طبعة ثالثة منقحة ومزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2010
- صالح تومي، مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1999.
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية- تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

2- المراجع **باللغة الأجنبية:**

1- Gregory N.Mankiw ; Macroéconomie, traduction de la 7eme— edition américaine par Jihad C.El Naboulsi, Groupe de boeck sa, Bruxelles, 2010.

2- Daron Acemoglu, Introduction to modern Economic, Princeton University Press, USA. January 4, 2008.

3- Paul Samuelson, William Nordhaus, Economics, McGraw, New York, 19th ed, 2010.

4- Rudiger Dornbusch, Stanley Sischer, Richard Startz, Macroeconomics, McGraw-hill, New York, 11th ed., 2008.

5- Claudio Araujo, CERDI, Macroéconométrie, naissance de la modélisation macro économétrique, Université d'Auvergne Clémont-Férrand, France, 2013.

6- Fabrice Collard, Patrick Fève, Modèles VAR ou DSGE, que choisir ?, économie et prévision, No 183-184, Paris, 2008.

7- Moez Lajmi, Sihem El Khadhraoui, Modèle de prévision à moyen terme pour la Tunisie, Direction générale des études et des relations internationales à la Banque de France, Paris, 2013.

8- Banque centrale Européenne, Euro système, Projections macro-économiques de Mars 2015 pour la zone euro, BCE, Mars 2015.

9- Muriel Barlet, Marie-Emilie Clerc, nouvelle version du modèle MZE, modèle macro-économétrique pour la zone euro, Economie et statistique, No 451-453, Paris, 2012.
10- Régis Bourbonnais, économétrie, 5eme édition, Dunod, Paris, 2004.
11- Oliver Blanchard et Daniel Cohen, Macroéconomie, 4eme édition, édition spéciale, Pearson Education, Paris, 2007.
12- William H.Green, Econometric Analysis, 5th Edition, Pearson Education, Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, USA, 2003.
13- Ben Vogelvang, Econometric Theory and Application with Eviews, Pearson Education Limited, England, 2005.

مواقع الكترونية:

14- Office National des Statistiques : www.ons.dz
15- World Bank: databank.worldbank.org, (WDI).